

ملخص سلعي رقم 3

لمحة عن البندورة في سورية

بشير الحموي

المركز الوطني للسياسات الزراعية

شباط 2006

بالتعاون مع

مشروع GCP/SYR/006/ITA



لمحة عن البندورة في سورية

الهدف من هذه الخلاصة هو إعطاء رؤية للأهمية الاقتصادية لزراعة البندورة، وتقديم عرض موجز عن إنتاج واستهلاك وتصنيع واستيراد وتصدير البندورة في سورية.

I. واقع البندورة في العالم

تأتي البندورة في المرتبة الأولى من حيث المساحات المزروعة بين الخضار الطازجة في معظم بلدان العالم، فهي تنتشر بشكل واسع في آسيا وأوروبا وشمال وجنوب أمريكا وشمال أفريقيا. كذلك أصبحت من أهم المحاصيل الغذائية الرئيسية في العالم خلال اقل من خمسين عاماً. وقد ازداد الطلب على البندورة في السنوات الأخيرة في الأسواق العالمية. وفي عام 2003 كانت الدول الرئيسية المستوردة للبندورة في العالم هي الولايات المتحدة الأمريكية (26.5%)، ألمانيا (19.3%)، بريطانيا (12.4%)، وفرنسا (8.7%). وهي في مجموعها تشكل 66.9% من إجمالي مستوردات العالم من البندورة.

وفيما يخص التصدير تقع في قمة الدول المصدرة للبندورة عام 2003 هولندا (23.9%)، اسبانيا (20.5%)، المكسيك (20.5%)، بلجيكا (6.5%)، وكندا (5.5%) وتشكل نسبة 77% من إجمالي صادرات العالم.

وتعتبر الصين في مقدمة الدول المنتجة للبندورة في العالم فهي تنتج حوالي 25.3% من إجمالي الإنتاج العالمي، لكنها تصدر فقط ما يعادل 1.3% من إجمالي صادرات العالم. وتليها الولايات المتحدة الأمريكية والتي يصل إنتاجها إلى 9.1% من الإنتاج العالمي. والجدول التالي يبين أعلى عشر دول منتجة للبندورة عام 2003 وهي تشكل حوالي 72.5% من إنتاج العالم من البندورة.

جدول (1) الدول العشرة الأولى بإنتاج البندورة في العالم

%	البندورة	
	الإنتاج (طن). 2003	
100.0	113,985,436	العالم
25.3	28,842,743	الصين
9.1	10,382,000	الولايات المتحدة الأمريكية
8.6	9,750,000	تركيا
6.7	7,600,000	الهند
5.9	6,780,000	مصر
5.8	6,634,150	إيطاليا
3.4	3,848,600	اسبانيا
3.2	3,693,830	البرازيل
2.6	3,005,000	إيران
1.9	2,148,130	المكسيك
72.5		

II. البندورة في سورية

1. واقع البندورة في سورية

تظهر دراسة مسار الميزان السلعي للبندورة خلال الفترة 1994-2003 وجود فائض مستمر. وهذا يعني أن الإنتاج يكفي الاستهلاك مع وجود بعض الفائض يتم تصديره. وكانت أكبر كمية تم تصديرها هي 218 ألف طن في عام 2003. وفي حين أن إنتاج البندورة قد ازداد تقريبا بمعدل يقارب الزيادة في استهلاكها إلا أن الإنتاج يزداد في بعض السنوات مشكلا فائضا يتعدى تصديره أو تصنيعه بالكامل وهذا يؤدي إلى هبوط الأسعار بسبب زيادة العرض عن الطلب وهذا بسبب خسائر للمزارعين.

جدول (2) إجمالي إنتاج البندورة واستهلاكها في سورية خلال الفترة 1994-2002 (الإنتاج، الاستيراد، التصدير ألف طن) (السكان ألف نسمة) (استهلاك الفرد كغ)

الموضوع	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	%
الإنتاج	426	426.5	409	407	555	610.2	753.2	772	900	923.2	11.7
الاستيراد	---	---	---	---	---	---	---	4	14	5	---
التصدير	93	73	83	108	133	143.4	190	168	210	218	13.4
إجمالي المتوفر	333	353.5	326	299	422	466.8	563.2	608	704	710.2	11.3
إجمالي عدد السكان	13782	14285	14670	15100	15597	15891	16320	16720	17130	17550	2.7
استهلاك الفرد	24.2	24.7	22.2	19.8	27.1	29.4	34.5	36.4	41.1	41	6.9

المصدر بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

2. إنتاج البندورة في سورية

كان ترتيب سورية في عام 2003 الدولة رقم 23 بين دول العالم المنتجة للبندورة حيث بلغ إنتاجها حوالي 923 ألف طن أي ما يعادل 0.8% من إنتاج العالم من البندورة. وتشكل البندورة مصدر دخل مهم للمزارعين نظرا لإنتاجيتها العالية والانخفاض النسبي لتكاليفها.

وتسمح الحرارة المعتدلة السائدة في سورية بنمو وإنتاج البندورة بشكل واسع في الزراعات المكشوفة. ويساعد الطقس المعتدل في الساحل على إنتاج البندورة في البيوت البلاستيكية باستخدام الحد الأدنى من التدفئة والتهوية الصناعية في الشتاء. وأصناف بندورة البيوت البلاستيكية مرغوبة للتصدير إلى الأسواق الخارجية.

وقد تطور إنتاج البندورة بصورة أسرع من بقية المحاصيل حيث ازداد الإنتاج بنسبة 30.6% خلال الفترة 1994-2003 حيث كان حوالي 426 ألف طن في عام 1994 وأصبح 923 ألف طن في عام 2003. وكانت المساحات المزروعة بالبندورة عام 2003 تعادل 17.1 ألف هكتار منها 14.3 ألف هكتار زرعت في الحقول و 2.8 ألف هكتار في البيوت البلاستيكية. ويوجد انخفاض مقداره 6.6 ألف هكتار في المساحة المزروعة عن تلك المزروعة عام 1994

حيث كانت 20.9 ألف هكتار زرعت في الحقول وشمل نقص المساحة كل من المساحات المروية والبعلية. وقد عوضت زيادة الإنتاج هذا النقص في المساحة. أما البندورة المحمية فقد ازدادت المساحات المزروعة بها خلال العشر سنوات الأخيرة.

جدول (3) مساحات البندورة المزروعة في سورية خلال الفترة 1994-2003 (ألف هكتار)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	%
المناطق المروية	14.9	14.7	12.7	11	9.8	9.8	13.4	10	12.4	10.9	-2.7
المناطق البعلية	6	5.5	7.8	6.2	7	3.8	4.3	5.8	4.2	3.4	-4.3
اجمالي المساحة	20.9	20.2	20.5	17.2	16.8	13.6	17.7	15.8	16.6	14.3	-3.2
المساحات المزروعة	-	-	-	-	2.2	2.2	2.2	2.6	2.4	2.8	
اجمالي المساحة	20.9	20.2	20.5	17.2	18	15.8	19.9	18.4	19	17.1	-1.8

المصدر بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

ومن جهة أخرى فقد حقق إنتاج البندورة خلال الفترة 1994-2003 نموا وسطيا قدره 11.7% وكان أعلى من معدل النمو العالمي للإنتاج وهو 3.9%. علما بان زيادة الإنتاج تركزت بشكل رئيسي في المساحات المروية.

جدول (4) إنتاج البندورة خلال الفترة 1994-2003 (ألف طن)

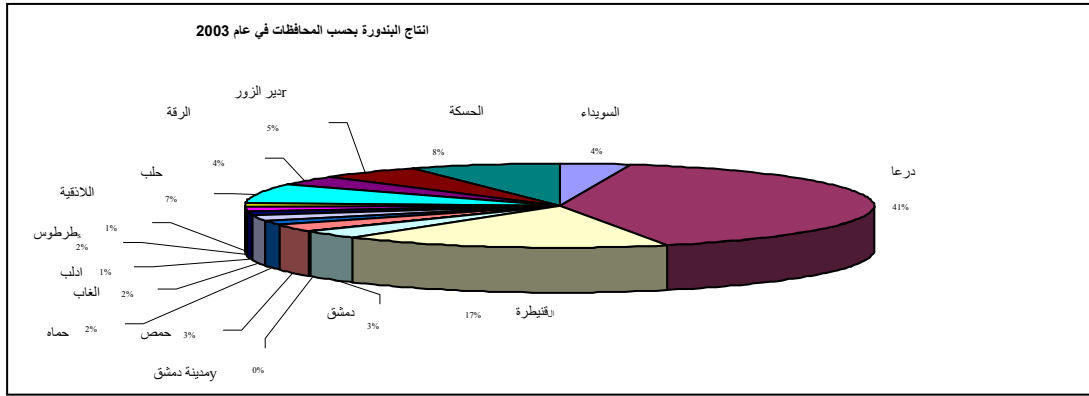
الانتاج	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	%
الانتاج في المناطق المروية	397.5	395.4	364.1	363	312.2	302.9	450	383	539	519.1	3.1
الانتاج في المناطق البعلية	28.4	31.1	45	44.2	46.1	26.5	24	42	23	21.1	-2.6
اجمالي الانتاج المحلي	425.9	426.5	409.1	407.1	358.2	329.4	474	425	562	539.2	2.7
انتاج البيوت البلاستيكية	-	-	-	-	197	281	279.2	347	339	384	-----
اجمالي الانتاج	425.9	426.5	409.1	407.1	555.2	610.4	753.2	772	900	923.2	11.7

المصدر بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

نلاحظ من الجدول (4) أعلاه أن إنتاج البندورة المحمية بدأ بشكل فعلي في عام 1998 وتوسع بشكل ملموس من 197 ألف طن عام 1998 وقد شكلت ما مقداره 35% من إجمالي الانتاج إلى 384 ألف طن عام 2003 وشكلت نسبة 41.6% من إجمالي إنتاج البندورة في القطر. وبسبب ملاءمة الظروف المناخية خلال الشتاء لإنتاج البندورة المغطاة في منطقة الساحل فقد انتشرت هذه الزراعة بصورة رئيسية في محافظتي طرطوس واللاذقية حيث تنتج المحافظتان ما يعادل 98.6% من البندورة المنتجة في البيوت الزجاجية. أما البندورة الحقلية فهي تزرع عموماً في كل المحافظات، لكنها تتركز في محافظات درعا، حلب، الحسكة والقنيطرة وتزرع في المناطق التي تتوفر فيها المياه.

وأعلى إنتاج للبندورة يوجد في درعا وكان حوالي 211 ألف طن في عام 2003. لكن محافظة السويداء سجلت أكبر إنتاجية في وحدة المساحة وهي 136 طن للهكتار لكن لمساحات محدودة لا تتجاوز 0.1 ألف هكتار. وجاءت بعدها محافظة درعا وإنتاجيتها لنفس العام كانت 96.5 طن للهكتار. في حين أن متوسط الغلة في القطر في عام 2003 كانت 47.4 طن للهكتار في الأراضي المروية ومتوسط الغلة للأراضي المروية والبعالية كانت 37.6 طن للهكتار وهو أعلى من المعدل العالمي وهو 27.4 طن للهكتار. وفيما يخص البندورة المحمية فتأتي محافظة طرطوس في المقدمة من حيث المساحات المزروعة وتعادل 2.3 ألف هكتار وتنتج 328 ألف طن ومتوسط الغلة فيها 141 طن للهكتار.

شكل (1) يمثل النسب المئوية لإنتاج البندورة في سورية عام 2003 بحسب المحافظات



المصدر: بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

يمكن إنتاج البندورة في سورية طوال العام حيث تزرع البندورة المكشوفة في شباط وحتى حزيران وتمتد فترة الحصاد من منتصف حزيران وحتى أواخر تشرين الأول وتختلف الأصناف المزروعة بحسب فترة النمو ومدة النضج وقابلية التصنيع والإنتاجية ونوعية الثمار ومقاومة الآفات. وأهم الأصناف التي تزرع في سورية هي سن رايزر، شادي ليدي، شاهين، سوبر كوين، الصنف 777، أي اس 55، غولدن لاند سايد، روبست، س ب س 2، سيون اكس، مارمندي، كلوديا روف. والكميات المنتجة في البيوت البلاستيكية تستخدم في زراعتها أصناف مثل سيبيدي هابرد، كاتيا، أمازون، ألونا، فلورنس. في حين تستخدم للبندورة التصنيعية أصناف مثل سن رايزر، سيبيدي، سيرنغ، سوبر ريد، وتختلف طريقة الزراعة بحسب صنف البندورة والطريقة الأكثر شيوعاً هي زراعة البندورة بالأشتال.

معظم البندورة المزروعة في سورية مروية وتستخدم غالباً طريقة الري بالأثلام، وقد تستخدم طريقة الري بالرذاذ في استنبات البذور إلا أنها نادراً ما تستخدم على النباتات الكبيرة بعد ذلك لأن الري بالرذاذ يزيد من قابليتها للإصابة بالأمراض الناتجة عن زيادة الرطوبة مثل اللفحة المبكرة واللفحة المتأخرة. وحالياً يزداد الإقبال على استخدام طريقة الري بالتنقيط في حقول البندورة كما أنها الطريقة المثلى المستخدمة في البيوت البلاستيكية وهذه الطريقة فضلاً عن أنها توفر كميات كبيرة من مياه السقاية فإنها تسمح بإجراء القطاف دون إعاقة وتوفر في العمليات الزراعية وهي قابلة للانتشار بسرعة في زراعة البندورة خاصة وأن المصرف الزراعي التعاوني يقدم قروصاً على تنفيذ شبكات الري وصيانتها.

في حين أن معظم البندورة الحقلية يتم جنيهاً في تموز وحتى نهاية تشرين الأول فإن زراعة الأصناف المبكرة أو المتأخرة تقيد المزارعين بسبب ارتفاع أسعارها. وتشجع الحكومة إنتاج البندورة واستخدام الأصناف العالية الإنتاج خصوصاً في الزراعات المحمية حيث تقدم قروصاً لإقامة البيوت البلاستيكية ولشراء التجهيزات والمستلزمات.

3. استهلاك البندورة في سورية

تستهلك البندورة بكميات كبيرة نسبيا في سورية. ويسوق معظم إنتاج البندورة إلى الأسواق المحلية. والطلب على البندورة عادة يخضع لعوامل زيادة الدخل وزيادة النمو السكاني. إلا أن مرونة الطلب بالنسبة لزيادة الدخل منخفضة لذلك فإن تأثير زيادة الدخل يعتبر قليلا نسبيا. في حين ان زيادة النمو السكاني تزيد الطلب على البندورة بشكل ملحوظ فقد ازداد استهلاك البندورة خلال الفترة 1994-2004 بنسبة 111% وذلك بمعدل سنوي يقارب الـ 12.4%¹. وبلغ معدل استهلاك الفرد من البندورة عام 2002 حوالي 41.1 كيلو غرام في السنة. وقد ازدادت حصة الفرد من البندورة خلال الفترة 1994-2002 بحوالي 8.7% سنويا.

4. تسويق البندورة في سورية

تورد معظم البندورة الحقلية إلى الأسواق المحلية. وتخضع أسعار الجملة والمفرق لعوامل العرض والطلب في السوق. ويتوزع الإنتاج في مناح ثلاثة وهي: الاستهلاك المحلي الطازج، التصنيع والتصدير.

بالنسبة للبندورة المنتجة في البيوت البلاستيكية فهي تصدر في معظمها. في حين يستهلك معظم البندورة الحقلية داخليا ويصنع قسم منه أو يصدر للدول المجاورة. وغالبية البندورة المحلية لا تجد أسواقا خارجية كبيرة بسبب عدم ملائمة نوعياتها المصدرة لمتطلبات السوق العالمية.

من جهة أخرى يفيض الإنتاج في بعض المواسم عن حاجة السوق المحلية ويتعذر تصنيعه بالكامل أو حتى تصديره وهذا يؤدي لهبوط الأسعار وحدوث خسائر للمنتجين. ولكن لان زراعة البندورة مربحة فان المنتجين يعادون زراعتها في المواسم التالية.

عند تسويق البندورة إلى الأسواق المحلية فان المزارعين يقومون بنقل الإنتاج إلى محلات البيع بالجملة بشاحناتهم أو بشاحنات مستأجرة لهذا الغرض. وهناك تبايع بالمزاد. وبسبب عدم وجود مخازن تبريد أو سيارات تبريد وبسبب عدم ملائمة العبوات المستخدمة أحيانا يتسبب ذلك في تعرض البندورة لبعض التلف إذا لم تسوق لصغار الباعة في يومها. وعادة بعد بيعها في سوق الجملة يتم نقلها لمحلات بيع الخضار وبيعها للمستهلكين. ولا يتوفر نظام معلومات ينظم آلية التسويق وتحتاج الأسواق إلى نظام معلومات تعطي المنتجين والتجار والمصنعين صورة واضحة عن ظروف السوق وحالة العرض والطلب على السلع.

5. تجارة البندورة السورية

معظم تجارة البندورة في سورية تتم من خلال القطاع الخاص الذي يقوم بتصديرها إلى الدول المختلفة وأهمها الدول العربية وخاصة السعودية

(1) استيراد البندورة في سورية

لا تعتبر سورية أساسا بلدا مستوردا للبندورة باستثناء بذور البندورة من الأصناف المحسنة. لكن استيراد البندورة ازداد خلال العقد الماضي حيث بدأ استيراد البندورة بكميات محدودة في البداية ثم ازداد بسرعة نسبيا. ورغم أن الكميات المستوردة من البندورة مازالت لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من الاستهلاك المحلي فان الكميات المستوردة ازدادت في عام 2000 وبلغت في عام 2002 مقدار 13.6 ألف طن وكانت قيمتها 47.5 مليون ليرة سورية. والقسم الأكبر من هذه المستوردات كان من البلاد العربية خاصة الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل الإلغاء التدريجي للتعريف الجمركية. وكانت المستوردات من الأردن ومصر أعلى من بقية الدول وشكلت حوالي 90% من قيمة البندورة المستوردة عام 2002. وتعتبر مستوردات سورية من البندورة المصنعة قليلة لان البندورة المصنعة محليا تكفي الاستهلاك الداخلي.

¹ اعتبرنا الاستهلاك الظاهر للبندورة بإضافة الاستيراد للإنتاج وإنقاص التصدير منه

وفيما يتعلق بالتعرفة على استيراد البندورة فإن هذه التعرفة تعادل 29% للبندورة الطازجة والمبردة والمطبوخة وترتفع لتصل إلى 102% لرب البندورة عند استيراده. على أن هذه التعرفة ألغيت بالنسبة للدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اعتبارات من بداية العام 2005. وكانت قبل ذلك تعامل وفق الروزنامة الزراعية في إطار الاتفاقية والتي حددت فترات محددة لا تخفض فيها الرسوم الجمركية. وبعد إلغاء التعرفة وبقيّة الرسوم على استيراد البندورة يتوقع أن تزداد المستوردات منها. حيث إن سبب عدم استيرادها في السابق كان بسبب الرسوم العالية على استيرادها ووجود حظر على هذا الاستيراد.

(2) تصدير البندورة في سورية

تعتبر البندورة أهم محصول تصديري بين الخضار في سورية. وقد سمحت زيادة الإنتاج في السنوات الأخيرة بنمو الصادرات بصورة ملموسة نظرا لانخفاض تكلفة إنتاج البندورة نسبيا. ونظرا لان البندورة في سورية أصبحت تنتج طوال السنة خاصة مع زيادة إنتاجها في الشتاء ضمن البيوت البلاستيكية فإن ذلك ساعد بشكل كبير على توفر البندورة القابلة للتصدير على مدار السنة. وقد زادت صادرات سورية من البندورة بصورة ملحوظة في الأسواق العربية بعد تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

تم خلال الفترة 1995-2002 تصدير حوالي 22.8% من إنتاج البندورة وسجلت هذه الفترة تطورا في صادرات البندورة حيث زادت قيمة الصادرات من اقل من مليار ليرة سورية عام 1998 إلى 3.5 مليار ليرة سورية في عام 2000 ثم إلى 2.8 مليار عام 2002.

وتعتبر البلاد العربية السوق الرئيسية للبندورة السورية المصدرة حيث وصلت نسبة الصادرات إليها إلى 96% من إجمالي قيمة صادرات البندورة عام 2001 وإلى 88% في عام 2002. كما تمثل السوق الأوروبية ثاني أكبر سوق حيث تبلغ نسبة صادرات البندورة إليها إلى 8% من إجمالي صادرات البندورة. وبالنسبة للصادرات للبلاد العربية فإن السعودية والإمارات تشكلان حوالي 88.5% من صادرات سورية من البندورة. ولا تشكل البندورة المصنعة المصدرة سوى 0.3% فقط من إجمالي قيمة البندورة المصدرة عام 2002 رغم أن سورية زادت صادراتها من البندورة المصنعة من 1.5 مليون ليرة سورية عام 2001 إلى 8.7 مليون ليرة سورية عام 2002.

يمكن أن يعزى نمو صادرات البندورة الطازجة إلى وجود الاتفاقيات الثنائية وإلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي شكلت حافزا لنمو الصادرات بعد إزالة العوائق التجارية والسماح بالتصدير للدول الأعضاء في الاتفاقية. كما أن اختلاف مواسم الإنتاج مكن من تصدير البندورة في الأوقات الملائمة لمتطلبات الأسواق المستهدفة. وحيث إن فترة إنتاج البندورة السورية تتوافق مع البندورة الأردنية فأنها تدخل مع البندورة الأردنية في المنافسة على الفوز بالأسواق العربية. ويتوقع أن تزيد سورية من تصدير البندورة للدول العربية بعد إزالة كافة الرسوم الجمركية على السلع المصدرة.

وفي الوقت نفسه فإن السوق الأوروبية تزداد أهميته بالنسبة للصادرات السورية حيث زادت صادرات البندورة إلى دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 2.2% خلال الفترة 1995-1999 وبنسبة 2.7% خلال الفترة 2000-2002. إلا أن الصادرات السورية إلى الاتحاد الأوروبي تواجه تحديات كبيرة بسبب المنافسة الشديدة من كل من تركيا والمغرب ومن مصدري آخرين. كذلك لم تنجح البندورة السورية في المنافسة في أسواق الاتحاد الأوروبي بسبب وجود أنظمة سعر الدخول وعدم منح سورية معاملة تفضيلية لصادراتها إلى الاتحاد الأوروبي. ومن المتوقع بعد توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أن تتمكن السلع السورية من دخول الأسواق الأوروبية بصورة أفضل وقد سمحت اتفاقية الشراكة مع سورية بإدخال 15000 طن من البندورة معفاة من الرسوم الجمركية. وستعزز فرص التصدير للاتحاد الأوروبي لو تمت مراعاة العوامل التالية:

أن تكون السلع المصدرة من نوعيات جيدة وطاقجة فهذا سيمنحها ميزة كبيرة نظرا لاتصال سورية مباشرة مع أوروبا بطرق تجارية عديدة. كذلك فإن عامل السعر مهم جدا لتسهيل قبول السلع في الأسواق الأوروبية وسورية تتمتع بميزة نسبية في هذا المجال. كذلك يجب الحرص على استمرار توريد السلع بانتظام إلى الأسواق الأوروبية لأن المصدريين في الاتحاد الأوروبي يحرصون كثيرا على ألا تنقطع المواد المصدرة لهم لأسباب تتعلق بظروف المناخ أو غيره في بعض المواسم.

من جهة أخرى فان مما يعيق التبادل التجاري مع الاتحاد الأوربي عدم مراعاة الالتزام بتوفير خدمات التصدير كتسهيلات التخزين المبرد. فرغم تزايد أهمية تصدير البندورة السورية للاتحاد الأوربي مازالت عمليات خدمات التسويق كالتعبئة والتوضيب والتغليف والتدريج (من حيث الحجم والمظهر...الخ) وإعداد السلعة للتصدير لا تعطى الأهمية الكافية من بعض المصدرين رغم أهميتها في التبادل التجاري الدولي. وان تحسين النوعية يمكن البندورة السورية من المنافسة أكثر. ومما يفيد هنا أن يتم التفريق في المعاملة بين البندورة المستهلكة محليا والبندورة المصدرة التي يجب أن تتوافق مع متطلبات المستهلكين في الأسواق الخارجية. وان تعزيز بناء علاقات تجارية مع المستوردين الأوربيين وتدعيم الميزة التنافسية للسلع السورية بتشجيع المنتجين على تبني الأصناف المبكرة النضج وتصدير النوعيات الجيدة سيساعد التجار على دخول الأسواق الأوربية وبناء مواقع لهم فيها.

6. تصنيع البندورة في سورية

تتوزع ملكية معامل تصنيع البندورة في سورية بين القطاع العام والقطاع الخاص. ويملك القطاع العام ستة معامل لتصنيع الخضار ومنها البندورة وهي تتوزع في أنحاء القطر كما يلي: معمل درعا في مزيريب، معمل الغوطة في ريف دمشق، معمل الحسكة، معمل الميادين، معمل ادلب، ومعمل جبلة. وتتركز المعامل التي يملكها القطاع الخاص في المنطقة الجنوبية. وتختلف المعامل في الحجم ومستوى التكنولوجيا والطاقة الإنتاجية والتي تتراوح لمعامل القطاع الخاص بين 40 و 200 أو حتى 250 طن يوميا. أما معامل القطاع العام فخمسة منها تتراوح طاقتها الإنتاجية بين 100-120 طن بينما معمل مزيريب تصل طاقته الإنتاجية إلى 180 طن يوميا. ويصل مجموع إنتاجية المعامل من البندورة المصنعة سنويا 180-200 ألف طن.

وعادة تقوم كل من شركات القطاع العام والخاص بتأمين متطلباتها من البندورة اللازمة للتصنيع من سوق الجملة أو تشتري مباشرة من المزارعين وبعض أصحاب المعامل ينتجون متطلبات معاملهم من البندورة بدل شرائها من الأسواق التي تتقلب فيها الأسعار بينما الشراء المباشر يسمح لأصحاب المعامل باختيار النوعيات المطلوبة.

ورغم توفر فائض في إنتاج البندورة المصنعة ويبحث المصدرون عن أسواق لتصريفه، فان من الملح أن يتم تطوير فرص الاستثمار في مجال الصناعات الغذائية للاستفادة من الانخفاض النسبي لأجور العمالة وتوفر فائض في إنتاج السلع الخام والحاجة لامتناس هذا الفائض بالتوسع في التصنيع الغذائي وللاستفادة من القيمة المضافة عند تصدير البندورة المصنعة إضافة إلى خلق فرص عمل جديدة في مجال التصنيع الغذائي. وان تصنيع البندورة يخفف من الخسائر الناتجة عن تلف البندورة الطازجة عند وجود فائض في إنتاجها مصحوبا بانخفاض الطلب عليها وعدم إمكانية تصديرها.

7. السياسات السورية فيما يتعلق بالبندورة

كانت السياسات السابقة تمنع استيراد البندورة بهدف حماية الإنتاج المحلي من منافسة البندورة المستوردة والتي ستؤدي لهبوط أسعارها وتدهور إنتاجها. وقد تم تعديل هذه السياسة بعد الانضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عام 1998 وسمح باستيراد البندورة من الدول الأعضاء. إلا أن ذلك ظل مقيدا من خلال الحماية بعدم تخفيض الرسوم الجمركية.

وفي السابق كان التخطيط يتم مركزيا لإنتاج وتسويق البندورة وتحديد أسعارها وكان الهدف هو الحفاظ على استقرار أسعار الإنتاج وعدم تعريض المنتجين لتقلبات الأسعار والتي قد تسبب خسائر لهم كما تؤثر سلبا على المستهلكين. على أن الحكومة عدلت هذه السياسات وكفت عن التدخل المباشر في التخطيط للإنتاج وتحديد الأسعار. وفي المقابل وبهدف تحقيق إنتاج أعلى وبأسعار مناسبة سعت إلى تشجيع زيادة إنتاج البندورة بزيادة المساحات المزروعة ورفع الإنتاجية عن طريق استخدام الأصناف المحسنة وبالتالي توفير البندورة بكميات تكفي لتلبية حاجات الاستهلاك الداخلي وتوفير فائض للتصنيع والتصدير. وان السياسات الحالية مازالت تشجع على زيادة إنتاج وتصدير البندورة والحد ما أمكن من استيرادها من خلال إعفاء صادرات المنتجات الزراعية ومنها البندورة من الضرائب على التصدير علما بان الحكومة لا تقدم أي دعم مباشر أو غير مباشر لمحصول البندورة باستثناء خدمات الإرشاد الزراعي.

III. الخاتمة

لدى سورية امكانات كبيرة لإنتاج وتصدير البندورة الطازجة وتوجد ضرورة للتوسع في تصدير البندورة. وان الانخفاض النسبي لأجور العمالة السورية وتوفر المناخ الملائم لزراعة البندورة يجعل منها محصولا له ميزة نسبية² ويمكن أن يكون مصدرا للنقد الأجنبي إضافة إلى مساهمتها في تشغيل اليد العاملة في إنتاج البندورة وتصنيعها.

على أن الخضر الطازجة عموما والبندورة خصوصا تواجه بعض العقبات عند تصديرها بسبب تفوق البندورة المنتجة في الدول المجاورة على البندورة السورية من حيث التصنيف والتدريج والتعبئة لذا فهي تنافسها في الأسواق الخارجية. وتحتاج البندورة السورية المصدرة أن تتوافق نوعيتها مع متطلبات المستهلك الأجنبي. وان وجود تعرفه جمركية عالية لدى الاتحاد الأوربي وارتفاع تكاليف التسويق تحد من إمكانيات تصدير البندورة لأسواق الاتحاد الأوربي وتقلل من قدرتها على منافسة البندورة المصدرة من تركيا والمغرب ومصر في تلك الأسواق. ولان السياسات السابقة كانت تقوم على دعم مستلزمات الإنتاج ومنع الاستيراد لحماية الإنتاج المحلي فان المنتجين بحاجة إلى أن يتكيفوا مع ظروف المنافسة داخليا وخارجيا بعد أن تم تعديل وتخفيف سياسات الحماية بأقل الآثار السلبية على الإنتاج والتسويق.

وان تقوية الصادرات السورية أمر ضروري لتحسين أداء الاقتصاد وهذا يمكن تحقيقه باتخاذ الإجراءات التالية فيما يخص المنتجات الزراعية:

أولا- يجب أن يبنى المنتجون الزراعة العضوية والمكافحة المتكاملة للآفات الزراعية للبندورة وخاصة المعدة للتصدير لتتوافق مع متطلبات المستهلكين في الحصول على سلع نظيفة خالية من المواد الكيميائية وهذا سيساعد على زيادة قدرتها التنافسية.

ثانيا- تمكين المصدرين من الحصول على التمويل اللازم للقيام بنشاطات التصدير لان ذلك يساعد على زيادة قدرتهم التنافسية

ثالثا- توفير التسهيلات في إجراءات دخول وخروج الشاحنات عبر الحدود وتخفيض الضرائب على هذه الشاحنات

رابعا- الالتزام بتعبئة البندورة في عيوات نموذجية ملائمة

خامسا- التركيز على مراقبة نوعيات البندورة المصدرة من خلال اعتماد استراتيجية لتحسين النوعية واتباع سياسات تؤدي إلى زيادة الاستثمار في مجالات التخزين المبرد والتقنيات التسويقية الأخرى لتحسين الإنتاج المحلي.

سادسا- من المهم كذلك أن تسعى سورية لتقوية علاقاتها التجارية مع الدول العربية والأجنبية لتأمين الوصول إلى أوسع الأسواق في إطار اتفاقيات ثنائية أو إقليمية.

² انظر دراسة الميزة النسبية للبندورة التي اعدتها المهندسة باسمه عطية في المركز الوطني للسياسات الزراعية عام 2004